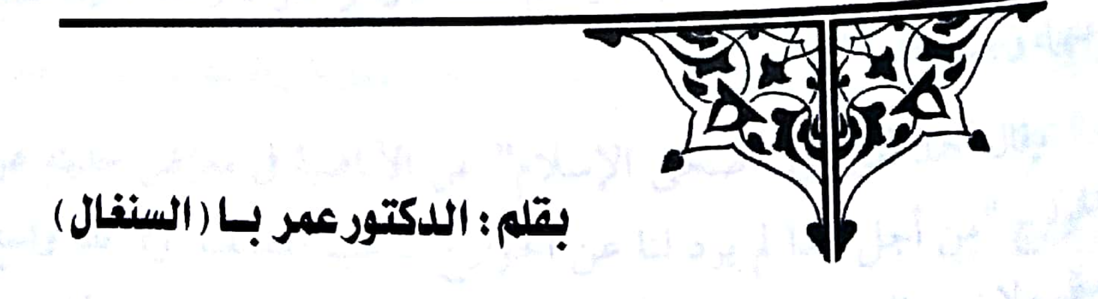
هل الإباضية خوارج؟



أن كل المسلمين الذين أتاح لهم الحظ الاتصال بالإباضية يجدون أن ما يقال عنهم غير صحيح، بل إنهم مسلمون كباقي المسلمين، قد يخطئون في اجتهاداتهم حينا، ويصيبون في أكثرها كغيرهم تماما، لأن المصدر واحد، وهو كتاب الله وسنة رسوله بلا أدنى تمييز بين هذا المذهب أو ذاك...



بقلم: الدكتور عمر با (السنغال)

هل الإباضية خوارج؟ [1]

الدكتور عمر بن الحاج صالح بــــــا [2]

كل المصادر للتاريخ الإسلامي أجمعت بأن عبد الله بن إباض، زعيم المذهب الإباضي، كان من الخوارج وانشق عنهم. ولذا فإن المؤرخين – غير الإباضيين – يربطون أتباعه "الإباضيين" بالخوارج ويعتبرونهم مجرد فرقة من الخوارج.

قالت دائرة المعارف الإسلامية عن الإباضية:

"يطلق هذا الاسم (الاباضية) في شمال إفريقية على فرقة من الخوارج الذين انفصلوا عن علي عندما قبل التحكيم مع معاوية".

وفي فلسفة الاباضية حول الخلافة والخليفة تقول دائرة المعارف الإسلامية:

"رأى الإباضية في الإمامة، ليس من الضروري أن يكون الإمام قرشيا بل يكفي أن يكون فاضلا ورعا، وأن يحكم طبقا لأوامر القرآن والسنة، فإذا ابتعد عنهما، وجب خلعه" [3]

وقال أحمد أمين في "ضحى الإسلام" عن الأباضية في معرض حديثه عن الخوارج "من أجل هذا لم يرد لنا عن الخوارج مذهب مفلسف. ولا فقه واسع منظم ولا نحو ذلك، إلا ما كان من الإباضية، أتباع عبد الله بن إباض الخارجي، الذي مات في عهد عبد الملك بن مروان، فإن هذه الفرقة عاشت وانتشرت في شمالي إفريقية، وفي عمان، وفي حضر موت، وزنجبار.

---

1 الدكتور عمر با، دراسات في الفكر الإباضي، عمان، 1986.

2 الدكتور عمر بن الحاج صالح با (سنغالي) أستاذ جامعي، مهتم بالفكر الإباضي.

3 ج 1، ص 114.

واستمرت إلى يومنا هذا. فكان من الطبيعي أن يكون لهم أصول اعتقادية وتعاليم فقهية إلخ..." إلى أن يقول: "فلما استقر السفاح في خلافته حتى تحرك خوارج عمان، وعلى رأسهم الجُلندى، وكان هو وأصحابه من الخوارج الإباضية، فأرسل إليهم السفاح جيشا على رأسه أحد القواد العظام، خازم بن خُزيمة. فسار في البحر حتى أرسى على ساحل عمان إلخ..." ويقول أيضا: "وثار الخوارج أيضا في الغرب(تونس وما حولها) من صفرية وإباضية، فأرسل إليهم المنصور عمر بن حفص من ولد قبيصة بن أبي صفرة اخى المهلب، فدامت المعارك بينهم طويلا، وانضم كثير من البربر إلى الخوارج وكان على رأس الخوارج أبو حاتم الإباضي إلخ...".[1]

والأستاذة الدكتورة / سيدة اسماعيل كاشف، قد لاحظت وذكرت تلازم اسمي الخوارج والإباضية في كتب التاريخ وأقلام الكتاب فقالت: "لكننا نلاحظ أن جل المؤرخين وكتاب الفرق والعقائد والنحل القدماء والحديثين، فضلا عن سائر الكتاب، يعتبرون الإباضية إحدى فرق الخوارج، وهذا واضح مثلا في كتابات الأشعري والمالطي الشافعي، وعبد القاهر البغدادي، والخطيب الرازي، وابن حزم الأندلسي، والشهرستاني، والشاطبي الغرناطي،فضلا عن سائر الكتاب المعاصرين، المستشرقين منهم، وغير المستشرقين". وتضيف قائلة: "وأدخلهم البعض عن جهل أو تعصب ضمن فرق الغلاة الذين غلوا بدينهم وخرجوا عن أصول الإسلام".

سوى أنها سرعان ما تضع ملاحظة أخرى مهمة لها قيمتها. فتقول في اعتقادنا أن إطلاق صفة الخوارج على الإباضية يرجع إلى الجهل بالمصادر الإباضية و الفقه الإباضي .. إلخ.[2]

1 ضحى الإسلام، ج 2 ص: 336 – 337 – 338 ط دار الكتاب العربي بيروت.

2 عمان في فجر الإسلام، ص 12 – 43 – 44.

وقال عنهم الأستاذ الكبير محمد أحمد أبو زهرة "الإباضية هم أتباع عبد الله بن إباض، وهم أكثر الخوارج اعتدالا، وأقربهم إلى الجماعة الإسلامية تفكيرا، فهم أبعدهم عن الشطط والغلو، ولذلك بقوا ولهم فقه جيد، وفيهم علماء ممتازون، ويقيم طوائف منهم في بعض واحات الصحراء الغربية، والبعض الآخر في بلاد الزنجبار، ولهم آراء فقهية، وقد اقتبست القوانين المصرية في المواريث بعض آرائهم إلخ.[1]

غير أن الإباضية لم يدعوا فرصة سانحة بدون أن ينتهزوها معلنين براءتهم من الخوارج ورفضهم لمبادئ الخوارج وأفكارها ومعتقداتها المغالية المتطرفة عقائديا. فما من عالم إباضي كتب إلا وأبدى تبرأ المذهب الإباضي من الخوارج وأبعده منذ تاريخ نشأة المذهب إلى اليوم، والحق أن الإباضية قدمت نفسها إلى المسلمين بصفتها أحد المذاهب الإسلامية لا كإحدى الفرق المتطرفة المغالية.

غير أنه من الواضح أن المسلمين السنيين – وهم الغالبية العظمى في الجماعة الإسلامية – ظلت نافرة أو متحفظة عن اعتراف الفرق كإخوان على قدم المساواة، كما تعترف المذاهب الأربعة السنية ببعضها بعضا، معتبرة خلافاتها، بأنها خلافات في الفروع، لا تمس جوهر العقيدة، وأن عقيدتها واحدة في الأمور الأساسية الرئيسية (روح العقيدة).

والسؤال هنا، هو: لماذا يرفض باقي المسلمين الإصغاء إلى حجة الفرق أمثال: الإباضية، الجعفرية، الزيدية... إلخ. بروح رياضي ؟ ولماذا لا يفتحون لها مجالا في عرض آرائها على الجمهور السني بدون أن يضع علماء السنة عراقيل تحول دون فهم العوام، وأنصاف المتعلمين حقيقة الفرق الأخرى؟ ولم يصطنعون التشويش في الجو الذي يسود العلاقة السنية الفرقية؟ وما هي المصلحة في إبقاء تلك العلاقة متوترة دوما، وكأن العلاقة من طبيعتها أن تتوتر؟ بيد أني أعتقد – مع وضع الفرق

---

1 المذاهب الإسلامية.

الأخرى غير الإباضية جانبا، لأن الإباضية هي موضوع دراستنا – أن كل المسلمين الذين أتاح لهم الحظ الاتصال بالإباضية يجدون أن ما يقال عنهم غير صحيح، بل إنهم مسلمون كباقي المسلمين، قد يخطئون في اجتهاداتهم حينا، ويصيبون في أكثرها كغيرهم تماما، لأن المصدر واحد، وهو كتاب الله وسنة رسوله بلا أدنى تمييز بين هذا المذهب أو ذاك، غير أن المسلمين السنيين في الحقيقة مازالوا يتقلبون في خطأين.

أما الأول: فخطأ تاريخي، والثاني: خطأ منهجي.

والخطأ الراجع إلى التاريخ، وهو في رأينا، الاستمرار في خلط الأمور التي تداخلت يوما ثم انفصم بعضها من بعض فيما بعد عمليا، إلا أن المؤرخين بقوا يضعونها في خانة واحدة. أقصد من هذا عدم التمييز بين الإباضية والخوارج، رغم انفصال زعيم الاباضية عن الخوارج، ومحاربته إياهم، ورغم شهادة التاريخ بأن أحد أكبر قادة الجيوش الإسلامية التي حاربت الخوارج حروبا متواصلة ضارية، كان إباضيا عمانيا وهو مهلب بن أبي صفرة. ورغم اعتراف باقي المسلمين بأن الإباضية شديدو الغيرة على الإسلام والتمسك به، والتفاني بالإخلاص له، وعدم الاتصاف بالتعصب المذهبي، ومع كل هذا فالمسلمون الآخرون ظلوا ينظرون إلى الإباضية – من خلال صورهم المرسومة في كتب التاريخ – على أنهم مجرد فرقة من الخوارج. وهو ما جعل الناس تنظر إليهم نظرتها إلى الخوارج في إطار ما قيل عنهم تاريخيا، سواء أكانوا مظلومين في الأحكام التي نزلت عليهم، أم كانوا حقا كما وصفتهم كتب التاريخ التي نقرأها ونستقي منها معلوماتنا عنهم...

... وأما الخطأ المنهجي الذي وقع عليه المسلمون السنيون، فهو إصرارهم على اعتبار الكتب التي كتبوها عن "الفرق" هي المصادر والمراجع الصحيحة لكل شيء متعلق بالفرق وشؤونها وتاريخها، ووجودها، وعقائدها، ومبادئها.

وهنا في معرض استمرار الإباضية نفي الزعم القائل إنهم "خوارج" والإصرار على ذلك، يقول أحمد بن سعود السيابي في مقدمة له لكتيب صغير

الحجم[1] لمؤلفه "أبو إسحاق ابراهيم اطفيش واسمه "الفرق بين الإباضية والخوارج" ويقول: على أنه ليست ثمة علاقة تربط الإباضية بالخوارج الأزارقة والصفرية والنجدية وغيرها من فرق الخوارج، وإنما هي دعاية استغلتها الدولة الأموية لتنفير الناس من الذين ينادون بعدم شرعية الحكم الأموي كما أن جعل المحكمة "أهل النهروان" الذين هم سلف الإباضية، وليسوا سلفا للأزارقة والصفرية والنجدية من الخوارج، هو من وضع الواضعين، ومن صنع أرباب الأقلام المغرضة. مع أن الخوارج يسيرون في خط معاكس مع الإباضية. يتضح ذلك من خلال المبادئ والأسس التي يقوم عليها مذهب كل من الفريقين، وللإباضية العديد من الأسس ضد الخوارج.

إذا، فالإباضية يرفضون أن يكونوا من الخوارج فيرون أن تصنيفهم من جملة الخوارج هو من صناعة الدولة الأموية.

إلا أني مع تفهمي لموقفهم أرى أنه ليس من المستقيم جمع قولين متناقضين، فكون الإباضية يعترفون أن المحكمة هم سلف الإباضية معناه أنهم تاريخيا يربطون أنفسهم بأس أساس الخوارج، فأهل "النهروان" كما هو معلوم، بذور الخوارج ونواتها. وأنا لا أعلم كيف يتبرؤون من الخوارج في حين أنهم ينسبون أنفسهم إلى أصل أصول الخوارج. وإذا كانت الأزارقة والصفرية والنجدية "كفروع" لا تنتمي إلى المحكمة كأصول، فإلى أين ينتسبون ؟ فهل كان هناك خوارج قبل خروج المحكمة من صف الإمام علي ؟ والحق أنه لمن الصعب على الإباضية أن ينفوا انهم ليسوا بخوارج في حين أنهم يثبتون أن المحكمة هم أصل الإباضية، فالمرء يكاد يفهم من قولهم ذاك، أنهم أكثر خارجية من الأزارقة. والنجدية. والصفرية أنفسهم، اللهم إلا إذا كان شافعهم هو أن قصدهم هو أن المحكمة ما

1 ولكنه جدير بالقراءة لمن يريد الوقوف على الفرق بين الإباضية والخوارج.

كانوا خوارج بالمفهوم المتطرف الذي عرف الخوارج الغلاة فيما بعد، وهو قصد مقبول إن كان هو المقصود.[1]

غير أني أرجع وأقول من جديد بما أن الإباضية ينفون عنهم التعصب والغلو فإنه ليس هناك داع يدعو إلى الإصرار أنهم خوارج وأنهم يقولون كذا، كذا، لقد قابلت شيعيا وتحدثنا منفردين عن الإباضية، فوصفهم بأنهم شديدو التمسك بالكتاب والسنة، وأنهم ليسوا بمتعصبين. وقابلت بعد ذلك شافعيا فحدثني نفس الكلام. مما يثبت عندي – مع تجاربي الشخصية – أنهم بعيدون عن التعصب والغلو، وهي شهادة أدليها لوجه الله، والحق أني لا أجد وجها يبرر إقناع إنسان في اعتناق أو اعتقاد ما لا يعتنقه ولا يعتقد به. فأنا أتصور بأن مبتغانا كأمة محمد ﷺ هو إحسان الظن في بعضنا بعضا ما وسعنا السعي إلى ذلك بغية توحيد صفوفنا وغض الطرف عن زلات أولئك الذين نعتبرهم محدثين في أمرنا شيئا، طالما قد غيروا من مواقفهم أو أبدوا استعدادا لتغييرها، ومعايير الحق تكمن في الاعتقادات والسلوك والعمل، وليس في تقييم الأطراف المتنازعة بعضها بعضا.

غير أن بعض الوعاظ والكتاب يظنون أنهم كلما وفقوا في بيان فساد عقيدة المذاهب الأخرى، نالوا عند الله حظوة، مما ولد كثيرا من تبادل التهم والتهم المضادة، كأنما المسألة غدت وأصبحت مسألة "تنافس وغيرة" واحتكار منازل، وجمع الفضائل في اليد والاستئثار بها ﴿يَآ أَيُّهَا الذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلاَ تَقُولُوا لِمَنَ اَلْقَىٓ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ لَسْتَ مُومِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِندَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ صدق الله العظيم. النساء آية 94.

---

1 الفرق بين الإباضية والخوارج، ص : 4، مطبعة الاستقامة. روي مسقط.

فتعليمات القرآن إلينا واضحة، إذا، وهي: ألا نقول لمسلم إنك لست مسلما، وإنك تعتقد كذا، في حين أنه ينفي عن نفسه الاعتقاد بما نريده أن يعتقد فقط لنجد فرصة التعليق عليه والنيل منه.

ويستمر الشيخ أبو إسحاق ابراهيم اطفيش في تنديده لأولئك الذين ظلوا يسيئون إلى الاباضية لإرجاع نسبهم إلى الخوارج، فيقول "وما خلطوا بين الإباضية والخوارج إلا لطمس معالم الحق والصواب حسدا من عند أنفسهم، وأنى لمن اتخذ التشغيب مطية، أن يعترف بالحق والصواب وقد عميت بصيرته". (1)

ولا شك أننا نلمس أسلوبا متصفا بالرفض العنيف من الاباضية لتهمة نسبهم إلى الخوارج. ويقول عالمهم، اطفيش، الذي تحدثنا عنه، في نفس السياق "فشلوا في قول الصواب، فخلطوا بين الاباضية والخوارج. فتارة ينسبون الاباضية إلى الخوارج وتارة ينسبون الخوارج إلى الاباضية، كما يفعل الكثير من المدونين في الأصول والفروع في إضافة أقوال المعتزلة إلى الإباضية والعكس، مما أوجب التخليط والتشويش، فيذهب المؤلفون الذين يعتمدون على "النقل" إلى ما هو أشبه بالتهريج، ولا عذر لهم عندي مطلقا لأن الذي ينشر الحق، يطلبه من ينبوعه، لا عن من يحكم حسب هواه.

وأما السبكي فيقول في طبقاته "إن المؤرخين على شفا جرف هار، لأنهم يتسلطون على أعراض الناس، وربما وضعوا في الناس تعصبا أو جهلا أو اعتمادا على نقل من لا يوثق به".

لقد دأب الشيخ الاباضي علي يحيى معمر على تقصي تلك الكتب التي تصدر وتعنى بدراسة الفرق، فذكر بأن الكتاب يصنعون رجالا وهميين، ويختلقون أقوالا

1 الاباضية بين الفرق الإسلامية، ص 36.

زائفة وغير صحيحة، وينسبونها إلى هؤلاء الرجال الصناعين، وبالتالي ينسبونهم بأقوالهم الزائفة تلك إلى الاباضية فيقول: "إن جميع الأشخاص الذين اعتبرهم[1] أبو الحسن إما رؤساء لفرق من الاباضية، أو من مؤلفيهم ومتكلميهم لا وجود لهم عند الاباضية".

الاباضية لا يعرفون شيئا عن هؤلاء الرجال وعن فرقهم.

فبعد أن ناقش أقوال القدامى من الكتاب الاسلاميين كان له لقاء مع الكتاب الاسلاميين المعاصرين الذين تبنوا نهج القدامى في الكتابة حول الفرق بدون أن يزيدوا في الموضوع شيئا ذا بال. فتحدث عن كتابة الأستاذ عبد القادر شيبة الحمد المدرس في الجامعة الاسلامية في المدينة المنورة: فقال مستنكرا تحامل "الأستاذ عبد القادر" على الاباضية، ومفندا آراءه ومنتقدا أسلوبه "وهكذا يستمر الأستاذ شيبة الحمد يحاضر لأبناء المسلمين من سبعين بلدا في الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة – فلسفة تنسب إلى الفرق الاسلامية لا وجود لتلك الفلسفة عند تلك الفرق، ويتخذ لها أئمة وعلماء لا تعرفهم تلك الفرق، ولا تعرف عنهم شيئا. بل قد تبرأ من تلك المقالات ومن يقول بها".[2]

ويضيف: "فكيف تسمح إدارة الجامعة العامرة في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تدرس أباطيل عن فرقة من فرق المسلمين على طلاب سبعين بلدا من مختلف بقاع العالم"؟!. ويضيف "إذا كان التقليد الأعمى أو حب الراحة، أو عدم العناية بالبحث والتنقيب، أو حتى سوء النية، هي الأسباب التي حملت "شيبة الحمد" على تلك المواقف، فكيف للجامعة العامرة أن تغفل عن مراقبة ما يجري فيها في أهم ركن من أركان رسالتها، وهي القوامة على كلمة الحق، المسؤولة عن

1 الاباضية بين الفرق الاسلامية، ص 36.
2 المصدر السابق ص 98.

العمل لجمع كلمة الأمة، المطالبة بالتحقيق والتثبت والصدق في جميع ما تقدمه لأبناء الأمة في مجال العلوم الشرعية".

ويردف قائلا: "كنا نأمل أن تعمل الجامعة الإسلامية على التحقيق فيما يقال عن فرق المسلمين وأن تأخذ آراءهم و مقالاتهم من كتبهم وعلمائهم، وبذلك يمكن للجامعة لأن تعلن كلمة الحق، وتجمع الشمل، وتوحِّد الصف وتكون مركز القيادة الوحيدة لهذه الأمة بجميع مذاهبها لأنها مهدت اللقاء بينهم على نور العلم وجعلت كل واحد منهم يعرف ما عند الآخر." أ هـ.

قلت: لو توفرت النية الصالحة لدى السعوديين لَتبنَّوْا هذه الخطة في رسم المناهج الدراسية في جامعتهم تلك، فأهل من يعرفون بالفرق الإسلامية مجاورون لهم، فالإباضية في عمان، فعمان جارة لهم، والشيعة الاثنا عشريون في العراق، فالعراق جارة لهم، والزيدية في اليمن، فاليمن جارة لهم. بل فلا يستبعد أن يوجد أتباع لكل المذاهب في البلاد السعودية نفسها كمواطنين مما يسهل عليهم مهمة البحث عن علماء مؤهلين لتدريس هذه المذاهب تدريسا سليما جادا نقيا بعيدا عن التحامل، بدلا عن إناطة ذلك إلى علماء خارج تلك المذاهب، فيكون في الأمر شيء من الاجتهاد أو الافتراضات والأخطاء.

ويواصل الشيخ علي يحيى معمر عرض آرائه وتمنياته إلى الجامعة الإسلامية، فيقول "بل إننا نطمع في الجامعة في أكثر من ذلك، وذلك بأن تكوِّن لجانا للتأليف يشترك فيها علماء الأمة من مختلف مذاهبهم، ويصدرون كتبا حسب المناهج المقررة في الجامعة لتدرس فيها – مشتملة على المقالات الحقيقية للفرق والمذاهب المعاصرة فعلا – وبذلك تقضي على النظرات الضيقة، وتوقف زحف العصبية المقيتة، وتحول دون التأثير الفردي في توجيه الطلاب المسلمين.

إن الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة يجب ألا تصطبغ بمذهب معين فهي للمسلمين جميعا، تقدم لهم الثقافة الإسلامية من منابعها الصافية – كتاب الله وسنة رسول الله.

ونراه يتقدم باقتراح إلى الجامعة، وهو في رأينا اقتراح بناء، بغية تفاهم المسلمين بعضهم بعضا. وهو اقتراح لو نفذته الدولة السعودية – وهي على ذلك قادرة – لاستحقت الشكر والثناء من كافة المسلمين، لأنه عمل لو نفذ لكان من شأنه رفع سوء التفاهم وبذر روح التآخي في الأمة". وقال "وفي إمكانها أن تعقد مؤتمرا سنويا لعلماء جميع المذاهب الإسلامية سواء كان ذلك أيام الحج أو في غيرها، تطرح فيها القضايا الهامة وتوضح الآراء والعقائد بحججها وبراهينها. وتزود الجامعة بالمراجع المعتمدة لكل مذهب، وإيضاح الأقوال المعمول بها، على أن يكون هذا المؤتمر مؤتمر عرض وإيضاح، لا مؤتمر جدال يريد فيه كل أصحاب مذهب أن يبرهنوا على صحة مذهبهم وبطلان غيره إلخ...".

فأنا أعتبر هذا الكلام كلاما رائعا وحكيما. بل هو في غاية الروعة والحكمة والصواب. إذا أريد للمسلمين التفاهم وتخلي التنابز بالالقاب. ولو قدر للفئات الصغيرة "عدديا" طرح آرائها وتصحيح معتقدات الناس بها لظهرت تفاهة ما يكتب الآخرون عنها، والحق أن هذا الرأي لجدير بالاهتمام، غير أني أعتقد بأن تنفيذه ليس بالسهولة التي تصوّرها صاحب الاقتراح، فبعض الناس "من العلماء والحكام" يفضلون بقاء هذه الخلافات وسوء التفاهم، لأن من مصلحة "علماء السوء" (اختلاف الناس) ليجدوا مادة خصبة كمبرر للافتراء على الغير بحجة الدفاع عن المحجة البيضاء، وفلسفة الأمور، وتأويلها على نحو يزيد الأمور سوءا والأوضاع توترا، وأما الحكام فمن المعلوم البديهي أنه كلما تطور سوء التفاهم بين طبقات الشعوب، ازداد انشغالهم عن السياسة ومراقبة لعب الحكام. هذا من شأنه

أن يجعل الناس مشغولين دوما بأمور تتعلق بعلاقات بعضهم بعضا منصرفين انصرافا نهائيا عن مراقبة أعمال الحكام. وهكذا.

"وهل أفسد الدين إلا الملوك – وأعلام سوء وأحبارها".

ولا شك أننا أطلنا الإنصات إلى الاباضية وهم ينفون عن أنفسهم تهما نسبت إليهم. فالغاية الوحيدة التي توخيناها هي إتاحة الفرصة لهم ليقدموا أنفسهم إلينا كما يحلو لهم، ونفهمهم كما يريدوننا أن نفهم، وليس أن نفهمهم كما نريدهم أن يكونوا (فرضا عليهم).

والحق أن ما ورثناه من تعدد المذاهب واختلاف الفرق والنحل يجب ألا نعتز به، بل علينا أن نعتبره ظاهرة سلبية تستحق المحاربة لا الاعتناء بها، علنا نوحد صفوفنا، نعم.. ومما لا شك فيه أن هذه الفرق أصبحت ذات أصالة تاريخية ومن الصعوبة استئصالها من شأفتها. غير أن (الإسلام بلا مذهب) زعيم بالقضاء على ظاهرة التشرذم هذه، لو اعتنى بهذه الفكرة،فلم الاستمرار في تدريس التلاميذ مشاكل الفرق، بل لأسماء فرق لم توجد، ولم تكن يوما إلا في أسفار الكتب من وحي كاتبها، دفعتهم إلى إيجادها دوافع لا تعنينا نحن اليوم، والتمسك بتلك الأقوال، وكأنها ماء ذهب أو ذائب ماس.

أليست هذه أساليب تحجير لعقول الشباب المسلم ؟ فوالله إنها لهي الرجعية بتفاصيلها.

فالإباضية – على ضوء ما تقدم – ليسوا بخوارج، بل هم مذهب كأي مذهب إسلامي آخر، وإن كان هناك قاسم مشترك بين الإباضية والخوارج فهو ظهورهما إلى حيز الوجود في وقت واحد تقريبا، وظهورهما إلى النور انبثاقا من قضية واحدة، وقاسم مشترك، ألا وهو "رفض التحكيم"، وعدم إقرار شرعية الحكم الأموي

المتمخض عن تمرد معاوية على الإمام الشرعي المنتخب بالشورى نصا (أي الإمام علي) غير أنهما مختلفان باختلاف آرائهما ومبادئهما. بل لقد حارب بعضهم بعضا.

والحق أن علاقة الإباضية بالخوارج كالعلاقة بين الاشتراكية، والشيوعية، مثلا، ولا اعتقدها مقارنة بعيدة الاحتمال سينكرها القارئ علي، فبينما نرى في المفهوم الرأسمالي أن الاشتراكية والشيوعية موضوعتان في طابور واحد – رأسماليا- لتشابه المبادئ والبرامج، نتيجة تشابه الظروف الممهدة لولادة هذه المبادئ. فإننا نعلم ونعترف أن الشيوعية غير الاشتراكية، ولا يغرنا تشابه بينهما – نسبيا – والقاسم المشترك الوحيد بينهما هو رفض الفكر الرأسمالي ذي النزعة الاحتكارية.

فلا أحد منا ينكر اشتراكية جمال عبد الناصر – مثلا – غير أنه لا أحد في الوقت نفسه يتهمه بالشيوعية. لقد رأيناه عنيفا ضد مناوئ البرنامج الاشتراكي في بلاده، ولقد رأيناه – أيضا – حربا على الشيوعيين في مصر وزجهم في السجون وأودعهم غياهبها. وعامل المعسكر الاشتراكي معاملة صديق وزميل في درب الكفاح، لقاسم مشترك بينهما وهو "اليسارية" ورفض الفكر الرأسمالي ذي الجذور الإمبريالية، ولم نتهمه بالتناقض في السلوك، أو الشيوعية البحتة لاستعداد نفسي وثقافي فينا لتفهم موقفه وتفهم الفرق بين الاشتراكية والشيوعية فلم، إذا، لا يكون لدينا نفس الاستعداد الثقافي والنفسي لتفهم دوافع المواقف لمختلف الفرق تاريخيا ؟ ثم تفهم سبب اختلاف آرائها في الاعتقادات الأديولوجية ؟ والحق أننا لو ألقينا نظرة على العالم الإسلامي من أقصاه إلى أقصاه، واستعرضنا الأنظمة الحاكمة فيها، لألفينا معظمها اشتراكية الاتجاه والنزعة، في حين أنها ترفض االشيوعية، بل تحاربها بصدق وإخلاص، ولا أحد يصر على تسميتها "أنظمة شيوعية" لإدراك الناس الفرق بين الشيوعية والاشتراكية إدراكا واضحا. وهكذا فقِسْ العلاقة – أيامئذ – في التاريخ السحيق بين الفرق "الخوارج" و"الإباضية" و"التشيع" و "السفيانية" (الولاء لبني أمية) لأن كل هذه الفرق ولدت من أب واحد، وهو اختلاف الناس بعد مقتل ذي

النورين أمير المؤمنين عثمان بن عفان، ثم مبايعة الناس أبا السبطين علي بن أبي طالب وتمرد أبي يزيد معاوية، وما واكبها من أحداث وحروب وفتن إلخ...

فبادئ الأمر كان كل من الإباضية والخوارج والشيعة في صف الإمام علي، تحارب الفئة الباغية "معاوية وعمرو ومن معهما". وعندما نجحت الحيل السياسية التي نسجها عمرو لمعاوية "كخداع"، لعلي، تزعزع معسكر الإمام علي – وكان ذلك هو قصد عمرو وراء فكرة التحكيم هذه – فانقسم أتباعه إلى قسمين: قابلة للتحكيم ورافضة له، قابلة التحكيم باعتباره احتكاما إلى قاضي القضاة "القرآن الكريم" فالظاهر أن هذه الفرقة لم تتصور في أن أحدا يجرؤ على اتخاذ القرآن محل مناورة سياسية قصد إحراز نصر دنيوي خالص ومكاسب سياسية بحتة، إلا أن الفرقة الأخرى الرافضة، لم تنطل عليها هذه الحبكة، فأدركت أن وراء الأكمة ما وراءها، واستيقنت أن الدعوة إلى الاحتكام إلى القرآن مجرد حيلة لم يقصد بها الإذعان إلى حكم الله، فرفض معاوية – قبل – الدخول فيما اتفق عليه المسلمون – مبايعة علي – رفض سافر وواضح لحكم القرآن، فلا داعي – إذا إلى الاحتكام.

والظاهر في النصوص التاريخية، أن الإمام عليا كان يميل إلى رأي الفرقة الثانية – الرافضة للتحكيم – لأنه كان يقول عنه إنه "كلمة حق أريد بها باطل" وهو يشير إلى مسألة التحكيم إلى القرآن.

ولا شك أن الإباضية والخوارج، كانوا من أشد رافضي قبول فكرة التحكيم، بيد أن ظروفا أجبرت الإمام علي على قبول فكرة التحكيم أخيرا، وأخيرا ظهرت نتائج التحكيم برسوب الإمام ونجاح "ابن هند" بالتفوق. وشرع صف الإمام يتضعضع تضعضعا دكه فيما بعد، فأضحى رمادا.

وانقسم عليه أتباعه، وانفلت من يديه زمام السيطرة على الأمور وتوجيهها طبق مصلحته وكما يحلو له، كما كانت الأمور طيعة في يد خصمه، غير أن فصول

المآسي لم تنته بعد، إذ عاين معاوية بشائر النصر تلوح له في الأفق، وأصبح لا يرضى عن الانتصار الحاسم بديلا، وذلك بالتوفيق الذي كللت به مهمة مندوبه – عمرو – في بلبلة أفكار مندوب الإمام – أبي موسى الأشعري – وبالتالي بلبلة أفكار أتباع الإمام وإحداث شرخ واسع في صفوف أنصاره. وبهذا كان الإمام علي قد انهزم في المحكمة عن طريق مندوبه الضعيف، ورأت مجموعة كبيرة – من أصحابه – بما فيهم الإباضية والخوارج "كانوا طائفة واحدة يومئذ" أن الإمام لم يعد إماما رسميا وشرعيا للمسلمين، ذلك لأن مجرد قبوله لمبدأ التحكيم – تحت أي ظرف من الظروف – يوحي بأنه لم يعترف بنفسه (الإمام الشرعي) للمسلمين، وأخرى، وهي بما أنه قد قبل التحكيم رسميا، فإنه مُرْغَم – أدبا وقانونا – على قبول النتائج التي سوف تسفر عن ذلك التحكيم وتترتب عليه.

وعلى مستوى القيادة – قيادة الأمة- فإن منصب "الخلافة" أو الزعامة الإسلامية بقي شاغرا مدة أيام الاحتكام حيث أوقف الطرفان الاقتتال (وقف إطلاق النار) للمفاوضة.

وهنا قامت المجموعة الرافضة للتحكيم بسده، إلى تقليد أحدهم منصب "الخلافة" وهو عبد الله بن وهب الراسي بدون أن ينتظروا نتائج التحكيم، لأنهم – مبدئيا – رافضون لخلافة معاوية، وزعامته على المسلمين. فلم يكن هناك، بالنسبة إليهم، ضرورة تدعو إلى التريث لحين معرفة المنتصر، وثبت في مفهوم المحكمة، أن الإمام الشرعي قد تنازل عن حقه قبل انتخاب إجراء انتخاب جديد – بدون شروط مسبقة – وعليه فلم تعد بيعته على عواتقهم.

ويبدو أن قوما آخرين قد تخلوا عن الإمام أثر قبوله التحكيم وانهزامه في نتيجة الإحتكام فضلا عن الخوارج والإباضية.

غير أن قوما يتعاطفون مع الإمام مائة في المائة، ويناصرونه سرا وجهرة، مناصرة مطلقة، فهم قد ظلوا واقفين معه، مدافعين عنه، يتأثرون بأي مؤثر خارجي طارئ، فهم معه معية صادقة وكاملة، يراجعونه فيما يقبل أو يرفض، لأنه -في نظرهم- لا يقبل شيئا إلا بحكمة له ولذريته من بعده وما زالوا له شيعة، ومازال لهم إماما حيا في قلوبهم "لا مغمز في الإمام".

غير أن حادثة الانشقاق عنه لم تتوقف، بل لقد استمرت حوادث الانشقاق بين أتباعه القدامى -سواء الموالين له، أو الخارجين عليه. فأصبحت ظاهرة مألوفة فيهم، وكأن الله ابتلاهم به. فالخوارج انشق عنهم الإباضية فأصبحوا يشكلون فرقة خاصة بهم، بعيدة عن الفكر الخارجي. والخوارج الغلاة أنفسهم مضوا ينشق بعضهم عن بعض إلى أن بلغوا فرقا متناوئة ومتقاتلة، ولا أعتقد أن الإباضية نفسها قد سلمت من طاعون الانشقاق هذا، وإن كان بصورة غير حادة، فأصبح لها فرق - وفي الواقع فرق إباضية لا ينكرها الإباضيون لعدم وجود خلاف جوهري بينهم.(1)

وشيعة الإمام علي أنفسهم لم يسلموا من وباء الانقسام هذا فانقسموا إلى زيدية واسماعيلية واثنا عشرية إلخ... على أن التشيع للإمام والولاء له حيا وميتا هو القاسم المشترك بينهم كشيعة.

أما الإباضية على ما يظهر فإنها سلكت سلوكا وسطا بين الأمرين، فهي ما ناصرت عليا وشايعته بمجرد أنه علي لما له من مزايا ومناقب ومركز عظيم في الإسلام، بل هي -أي الاباضية- كانت معه لاعتقادها أنه على حق، ويمثل الحق، ولما تغير رأيها تركته بدون أن تكون له أو عليه.

1 الاباضية بين الفرق الإسلامية، ص: 253.

وأما الغلاة من الخوارج فإنهم وقفوا منه موقفا لا يقل عنفا عن موقفهم - وهم معه - ضد خصمهم المشترك "معاوية" أيام الصداقة والصفاء، بل وعلى سائر المسلمين الآخرين، مما يدل على أنهم ما كانوا يتبعونه لأجل شخصه، بل لأجل ما كانوا يعتقدونه به ممثلا لرأيه الحق، فلما تغير، تغيروا، لأن تغير الظروف يؤدي إلى تغيير المواقف.

Scanned by CamScanner